

وبعد هذا ان اختار تدبيل حقتها ولا يكون لها
 خيار وكذا الوطئ وطهرها مرة ثم عجز لا خيار لها ولو
 لم يكن له ما ويجامع ولا ينزل لا يكون لها حق
 المحصومة ولو فرق بينهما لعدم الوصول ثم
 وعدها الوصول فترزوجها فبعض لا خيار لها
 رضيت بخلاف ما لو تزوج باخرى وهي عاتمة بحاله
 لا يكون رضيا منها وفي الاصل يكون رضيا ولو كانت
 زوجة العيّن او المحصى صغيرة لا يفرق بينهما الا
 ان تبلغ فترضى وان كانت وجدت الكبيرة زوجها
 عينا او خصيا تنتظر بلوغه بخلاف المحبوب
 فانه لو وجدت زوجها محبوبا وطلبت الفرقة
 يجعل وليه خصما والارضيب القاضي عند خصما
 يفرق ولا ينتظر بلوغه لعدم الفائدة ولو كان

اليوم والقرينة ثلاثمائة واربعة وخمسون يوما
 ويحتسب بايام الحيض ونهسر رمضان ولا يحتسب
 مبرصه ومرضاها وهما تمام مهرها ان خلا العيّن
 او المحصى وتجب العدة وهذا اذا انفك بصلتها
 ولو اختلف في الوطئ فان كانت ثيبا فالقول له مع
 بمينه فان حلف يبطل حقتها وان نكح ثيبا سنة وان
 كانت بكر ينظر اليها النساء فان قلن هي بكر اجلسنة
 وان قلن هي ثيب حلف الزوج فان حلف لاحمها
 وان نكح ثيبا سنة فلو قال بعد مضي السنة قد
 وطئت فيها وهي بكر في الاصل فانكرت المرأة وقلن
 بكر كما كانت حنرت المرأة وان قلن هي ثيب حلف
 الزوج فان حلف فلا خيار لها وان نكح حنرت
 وان كانت ثيبا في الاصل صدق الزوج بحلفه

وبعد